

هورست أفييلد

اقتصاد يغدو فقرًا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه

ترجمة عدنان عباس على

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧). ص. ٣٦٠.
(عالم المعرفة؛ ٢٣٥)



إنتاجية العمل تقضي على فرص العمل بحسبان أنه كلما كانت كمية السلع التي ينتجهما العامل في الساعة الواحدة أكبر كانت ساعات العمل التي يحتاجها لإنتاج الكمية نفسها من السلع التي كان يتوجهها سابقاً أقل. وإذا لم نفلح في زيادة الطلب على السلع بمقدار يتناسب مع مقدار النمو الحاصل في إنتاجية العمل، فستكون حاجتنا إلى ساعات العمل أدنى - أي أنها سنكون أقل حاجة للأيدي العاملة.

ويشير الفصل الثاني، وهو بعنوان «من يتحمل الأعباء: رأس المال أم العمل؟» إلى أن الحكومات قد صارت ترمي العبء الضريبي على كامل عنصر العمل أكثر فأكثر منذ شرعت في تطبيق المنهج الليبرالي المحدث، وأن الهوة بين دخول العاملين بأجر، ودخول الشركات، وأصحاب الشروة تتزايد اتساعاً منذ ما يزيد على العقدين من السنين. وكان من الضوري أن يفرز اتساع الهوة في توزيع الدخول تباعاً متزايداً في توزيع الشروة أيضاً. ويرى المؤلف أن تراجع

سقطت المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، واجتاحت اقتصاديات دول هذه المنظومة مناهج ليبرالية أدانت الاشتراكية، وانتقدت مضمونها وتوجهاتها. والكتاب الذي يحمل عنوان : اقتصاد يغدو فقرًا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، يشتمل على بابين يضم كل منهما ثلاثة فصول. الباب الأول وهو بعنوان «وداعاً أيتها الرفاهية»، ويحمل الفصل الأول منه عنوان «الوهم الكبير» الذي يوضح أن التفاوت في توزيع الدخول في معظم الاقتصاديات الصناعية في أوروبا في تفاقم مستمر، وأن هناك تحولات جذرية باتت تنشر ظلالها على الحياة الاجتماعية: ففي الوقت الذي ترتفع فيه دخول المشاريع وأصحاب الشروة بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي بكثير، ظلت دخول العاملين بأجر عند مستواها المعهود، أي أن النمو الاقتصادي لم يعد يترك أي أثر يذكر في نمو هذه الدخول. ويوضح هذا الفصل أن تزايد

نريدها، وعن الخلل الموجود في الاقتصاد العالمي السائد حالياً، وعما إذا كان تدهور ظروف الحياة في أوروبا - وفي أمريكا الشمالية والجنوبية أيضاً - هو الشمن الذي يتعين علينا دفعه لتنمية باقي بلدان العالم الثالث.

ويناقش الباب الثاني: «اقتصاد عالمي غير مجد: هل نحن بحاجة إلى نظام عالمي آخر؟» جملة من الواقع والأفكار ووجهات النظر المستقبلية، ففي الفصل الرابع المعنون «انعكاسات السوق العالمية الحرة على الاقتصاد الألماني»، راح المؤلف يدحض زيف مقوله إن التجارة الحرة خير وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي. ويلفت النظر إلى أن التجارة المتنامية الحجم لم تؤد إلى نمو جميع النواتج القومية المتحققة في البلدان المشاركة في التجارة العالمية ويؤكد أن المطلوب هو اقتصاد عالمي أفضل كفاءة.

وفي الفصل الخامس «خصائص النظام الاقتصادي الكفيف بتحقيق الرفاهية للجميع»، يناقش المؤلف ملامح وسمات هذا النظام العالمي الكفاء، ويذهب إلى مناقشة القواعد المناسبة لتوجيه السوق ومراجعة خصائص المعايير الاجتماعية المناسبة للدول النامية ويشرح كيف يمكن لدولة نامية أن تبلغ مرحلة الاقلاع (Take-off).

ويحمل الفصل الأخير، «إلى أين يفضي الـdrab»، تصورات المؤلف بشأن النظام الاقتصادي العالمي من أجل تخطي النتائج السلبية التي أفرزتها العولمة وما نشأ عنها من بطالة جماهيرية، وتفاوت في توزيع الخيرات، ووهن في الأداء الحكومي

الكثافة السكانية فرصة جيدة لتحسين جودة الحياة، إلا أن الشرط الضروري لتحقيق هذه الفرصة يمكن في أن تكيف الدولة ومعها الاقتصاد مع هذا التطور. وإذا كانت مسألة الكثافة السكانية لا تشكل مشكلة ذات أهمية، إلا أن التغيرات التي طرأ على الهرم السكاني يمكن أن تتطوّر على مشكلة تشغّل البال لأن نسبة مرموقه ممّن هم في سن العمل بين ٢٠ و٥٩ سنة سيكون أقل في ضوء تراجع الكثافة السكانية.

ويناقش الفصل الثالث الذي يحمل عنوان «الحلول السياسية وإشكالياتها»، الإجراءات التي تستخدمها حاليًّا الحكومات للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. ومن تحليله لهذه الإجراءات يستنتج المؤلف أن غالبية هذه الإجراءات مضيعة للوقت، فهي عاجزة بالكامل عن حل المشاكل الهيكلية والمعضلات الجذرية، وأنها لن تساعد على تخفيف الظلم اللاحق بالعاملين بأجر ناهيك بأن تساعد على إلغاء هذا الظلم كليةً، فالمشكلة الجذرية بحسب تصوراته في السوق العالمية المحررة من القيود وفي الانفتاح الاقتصادي على هذه السوق.

ويرى أفيهيلد أننا، إن رفضنا العيش في المجتمع الجديد مجتمع الحصون والقلاع لن يكون أمراً يسير التحقيق، فعلينا أن نستعد لاتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق تحولات سياسية جوهرية وكثيرة أيضاً، إلا أن تحقيق هذه التحولات يظل أمراً مشكوكاً فيه، فنحن لا نرى في الأفق أن ثمة قوة سياسية قادرة فعلاً على القضاء على النظام المختل المتحكم في مصائرنا في الوقت الراهن، وفي هذا السياق لا مندوحة لنا من أن نسأل أنفسنا عن ماهية التحولات التي

الممكن جداً أن يكون توازن القوى بين الأقاليم المختلفة، المستقلة بعضها عن البعض الآخر اقتصادياً في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وأخيراً يتساءل: أي أوروبا نريد؟ والإجابة، إنها أوروبا التي لا تخضع لتهديد القطب الواحد والتي تستخدم آليات تمكّنها من التأثير في الأحداث ومن الصمود في وجه أقوى قوة في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية ■

وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي وتفكك في البنية الاجتماعية.

وبحسبيان هذا فإن الضرورة تقتضي تأسيس نظام جديد للاقتصاد العالمي، ويؤكّد أنه لنجاح يؤمل ما لم تكن هناك إرادة سياسية قادرة على تفزيذ الإجراءات المطلوبة. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى أعظم إقليم من حيث قدرتها على التأثير في مسيرة العالم، لذا فإن من

صدر حديثاً

فكر ابن خلدون

الحداثة والحضارة والهيمنة

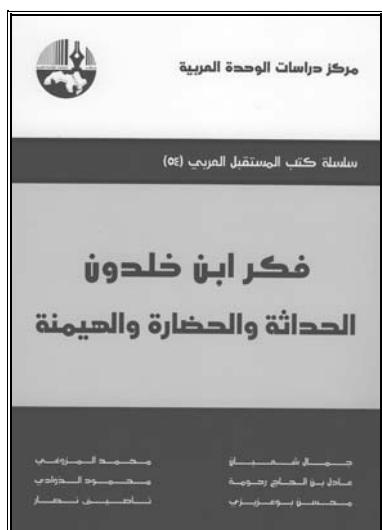
مجموعة من الباحثين

«لا يزال بعض الموسوعات الفلسفية - العربية - (على قلتها) والغربية (على كثرتها) - يُغفل إفراد مادة ابن خلدون، وبعض هذا الإغفال يبرر بأن ابن خلدون هو بالدرجة الأولى عالم الاجتماع الأول أو مؤسس علم الاجتماع وبالدرجة الثانية مؤرخ للحضارة.

ابن خلدون عاد منذ سنوات يطل في الموسوعات الفلسفية وفي كتب الفلسفة، ولم يكن ذلك مجرد الاحتفاء به في الذكرى الستمائة لوفاته (التي حانت في عام ٢٠٠٦).»

وكما يشهد الكتاب الذي نصّعه بين يدي القارئ في هذه الطبعة من «سلسلة كتب المستقبل العربي» فإن ابن خلدون يعود - ليس فقط من باب الفلسفة الذي أوصده بعضهم في وجهه - إنما يعود أيضاً من باب المعاصرة.

نحن في هذا الكتاب أمام ابن خلدون فيلسوفاً.. ومعاصراً. يطل كمشارك في قضايا الفلسفة كأنه معاصر لنا.



١٤٢ صفحة
الثمن: ٤ دولارات
أو ما يعادلها



صدر حديثاً
عن المنظمة العربية للترجمة

المنظمة العربية للترجمة